

## \* أنطوان شلحت \*

### الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٤:

### نتنياهو و"شركاؤه الطبيعيون"

**شكّلت** التنازلات التي قدمها بنيامين نتنياهو لشركاء ائتلاف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٤ وحكومته الرابعة، والتي حققت مطالب جميع الشركاء، وأساساً من ناحيتي الميزانيات و"القضايا المبدئية"، دليلاً قاطعاً على إصراره على أن يؤلف - ربما كمرحلة أولى - حكومة يمينية وحريدية ضيقة.

هناك من يعتقد أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي بدأت ولايتها في ١٥ / ٥ / ٢٠١٥ لن تكون مستقرة، لكن هذا الاعتقاد سابق لأوانه. ويبدو أن السبب الأهم الذي سيقف وراء استقرارها يعود إلى وجود إجماع بين مركباتها على السياسة الإسرائيلية العامة، الخارجية والداخلية.

### تركيبة الحكومة الجديدة وخطوطها العامة

عُرِضت الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الـ ٣٤) على الكنيست في ١٤ / ٥ / ٢٠١٥، ونالت ثقته في اليوم نفسه بتأييد ٦١ عضو كنيست في مقابل معارضة ٥٩ عضواً.

وتستند الحكومة إلى دعم أحزاب الائتلاف وهي خمسة أحزاب يمينية وحريدية متطرفة تضم مجتمعة ٦١ عضو كنيست موزعين كالتالي: "الليكود" (٣٠ مقعداً)؛ "كلنا" برئاسة موشيه كحلون (١٠ مقاعد)؛ "البيت اليهودي" (٨ مقاعد)؛ "شاس" (٧ مقاعد)؛ "يهדות هتوراه" (٦ مقاعد).

وفي آخر لحظة قرر حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة عضو الكنيست ووزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان، عدم الانضمام إلى حكومة نتنياهو. وقال ليبرمان إن السبب الحقيقي الذي حدا به إلى عدم ضم حزبه إلى الائتلاف الحكومي هو أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ترك "المعسكر القومي"، مؤكداً أن الأخير بهذه الخطوة لم يعد ينتمي إلى اليمين.

وفيما يلي الخطوط العريضة لحكومة نتنياهو الرابعة (انظر موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية في الشبكة الإلكترونية):

- للشعب اليهودي الحق غير القابل للنقض في دولة سيادية في أرض إسرائيل - وطنه القومي والتاريخي.

- إن الحكومة ستدفع العملية السياسية قدماً، وتسعى لاتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع جميع جيراننا، من خلال الحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية والتاريخية والقومية. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق كهذا، فإنه سيُطرح كي تصادق الحكومة والكنيست عليه، وإذا ما اقتضت الحاجة بموجب القانون القائم، فسيتم طرحه للاستفتاء العام.
  - ستعمل الحكومة بشكل فاعل من أجل توطيد الأمن القومي وتحسينه، وتوفير الأمن الشخصي لمواطنيها من خلال محاربة العنف والإرهاب بصورة حازمة.
  - ستعمل الحكومة من أجل خفض تكلفة المعيشة في إسرائيل في جميع المجالات، وخصوصاً في مجالات السكن والغذاء والطاقة.
  - ستعمل الحكومة بإصرار لزيادة المنافسة في السوق الإسرائيلية بما في ذلك في قطاعات البنوك والتأمينات والاستثمارات بهدف خفض تكلفة الخدمات التي يحصل عليها المواطن، وضمان اعتمادات مسهلة وزهيدة التكلفة للمصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.
  - ستعمل الحكومة على تقليص الفجوات في المجتمع الإسرائيلي من خلال توفير المساواة في الفرص في جهازي التعليم والصحة، والاهتمام بمكانة المرأة والأقليات، ومعالجة قضايا المسنين، ومكافحة الفقر، وزيادة مساعدة الشرائح الضعيفة في المجتمع.
  - ستضع الحكومة في رأس أولوياتها مساعدة المناطق الجغرافية البعيدة عن وسط البلد، وستمنحها أفضليات في مجالات متعددة بغية مساعدة مواطنيها اقتصادياً واجتماعياً وفي شتى النواحي.
  - ستضع الحكومة في طليعة أولوياتها جهاز التربية والتعليم وضرورة تطويره.
  - ستعمل الحكومة على دمج محدودي الحركة والقدرات في المجتمع، وستهتم بشؤونهم وحاجاتهم.
  - ستزيد الحكومة مساعداتها للعائلات التي لديها أولاد في الفئة العمرية المبكرة.
  - ستضع الحكومة في رأس أولوياتها قضية الهجرة (اليهودية) إلى إسرائيل واستيعاب المهاجرين، وستعمل بإصرار لزيادة هذه الهجرة من دول العالم كافة.
  - ستحافظ الحكومة على طابع الدولة اليهودي وتراث إسرائيل، وستحترم الأديان وعقائد أبناء الديانات الأخرى التزاماً بما نصت عليه وثيقة الاستقلال.
  - ستعمل الحكومة على تغيير نظام الحكم بهدف توطيد استقرار السلطة، وستدفع بالإصلاحات في هذا المجال قدماً.
  - ستوطد الحكومة تطبيق القانون في إسرائيل.
  - ستعمل الحكومة على الحفاظ على البيئة وجودة الحياة.
  - ستعمل الحكومة على تعزيز منطقتي الجليل والنقب.
- على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، فإن من المتوقع أن تصعد الحكومة الجديدة ممارسات الاستيطان والاحتلال (وهو ما انعكس على نحو مباشر في ثاني اجتماع عقده الحكومة في ١٩ / ٥ / ٢٠١٥ باتخاذ قرار ينص على وضع خطة خماسية لـ "تنمية القدس الموحدة" في الفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠)، وأن تصعد نهجها القائم على إدارة الصراع مع الفلسطينيين وليس على حله.
- ويهدف تننيهاه من وراء هذا النهج إلى إبقاء تسوية القضية الفلسطينية معلقة حتى إشعار آخر.

وهو نهج يجاهر به منذ تفجر أحداث "الربيع العربي" في سنة ٢٠١١ بحجة أن منطقة الشرق الأوسط تتغير كلياً، وأن لا مصلحة لإسرائيل بتغيير الوضع القائم لأن الأوضاع الإقليمية لا تسمح بذلك. وشدد نتنياهو على هذا خلال كلمته في مستهل أول اجتماع عقدته الحكومة في ١٥/٥/٢٠١٥، إذ قال: "سنتعامل بحزم ومسؤولية وصرامة مع المحاولات لتحدي حدودنا وأمننا سواء من قريب أو من بعيد. وعلى جميع أعداء إسرائيل أن يدركوا أن لدينا خطوطاً حمراً إزاء جميع التهديدات الموجهة إلينا. وكانت هذه سياستنا في الحكومات السابقة، وستستمر في الحكومة الحالية أيضاً." وأضاف: "سنواصل الجهود لدفع التسوية السياسية قدماً، مع الحرص على المصالح الحيوية لأمن المواطنين الإسرائيليين. كما سنسعى بموازاة ذلك لاغتنام الفرص الناتجة من التطورات الإقليمية ومحاور العمل الجديدة في الدول المعتدلة والمسؤولة في محيطنا" (موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية في الشبكة الإلكترونية).

وجاء الاتفاق الائتلافي بين الليكود و"البيت اليهودي" وأشياً بهذه السياسة، إذ ينص أحد بنود الاتفاق على ضمان مساواة ميزانية "جامعة أريئيل" في مستعمرة أريئيل في الضفة بميزانيات الجامعات الإسرائيلية الأخرى. وينص بند آخر على زيادة الميزانيات المخصصة لمستوطني قطاع غزة الذين نُقل معظمهم إلى المستعمرات في الضفة الفلسطينية المحتلة. وينص بند ثالث على تشكيل "طاقم مهني" يعمل على تثبيت وشرعنة جميع المباني والأحياء الاستيطانية التي أقيمت في الضفة (المقصود البؤر الاستيطانية التي أقامها المستوطنون وتعهدت حكومة أريئيل شارون بتفكيكها). كما يقضي الاتفاق بتكليف وزارة الزراعة التي تولاها وزير من "البيت اليهودي" (أوري أريئيل) المسؤولية عن المشروع المسمى رسمياً "تنظيم التوطين في النقب"، والمعروف باسم "مخطط برافر"، بهدف تطبيقه، وهو يتضمن اقتلاع ٣٠ قرية عربية وتشريد أهلها البالغ عددهم نحو ٤٠,٠٠٠ نسمة، واستكمال مصادرة ما بين ٨٠٠,٠٠٠ إلى ٩٠٠,٠٠٠ دونم، فضلاً عن تكثيف "مشاريع الاستيطان العبري" في منطقة الجليل.

وردد في الاتفاق أيضاً أن كتلتي الليكود و"البيت اليهودي" ستعملان على سن قانون يقيد الجمعيات التي تتابع قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق المحتلة، وتتلقى تمويلاً من الخارج بهدف كبح عملها.

وبموجب الاتفاق تم تعيين عضو الكنيست الحاخام إيلي بن دهان، الممثل عن حزب "البيت اليهودي"، نائباً لوزير الدفاع الإسرائيلي، وتفويضه المسؤولية الكاملة والحصريّة عن كل ما يتعلق بـ "الإدارة المدنية" في الضفة الغربية.

ويمثل بن دهان الأوساط الدينية المتشددة واليمين الاستيطاني المتطرف، ويحمل آراء عنصرية واضحة ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة. وقد عبّر عن هذه الآراء والمواقف جهاراً في أكثر من مرة، كان أبرزها موقف عنصري أطلقه في ١ آب / أغسطس ٢٠١٣، في إبان إشغاله منصباً حكومياً رسمياً هو نائب وزير الأديان في الحكومة الإسرائيلية السابقة، وذلك في مقابلة معه أجرتها إذاعة إسرائيلية تدعى "راديو س"، وقال فيها: "الفلسطينيون، في نظري، ليسوا آدميين، بل حيوانات آدمية!!" وأضاف في المقابلة ذاتها: "الشعب الفلسطيني لم يُربّ على السلام... إنه لا يريد السلام... ماذا يعلمونهم في مخيمات الأطفال؟. عندنا يأخذون الأطفال إلى مراكز الألعاب. وماذا يوجد عندهم؟ أسلحة وتدريب على الحرب!"

وفيما يتعلق بسياسة الحكومة الجديدة الداخلية تجاه فلسطينيي الـ ٤٨، فإنها ستكون أكثر

عدائية، وخصوصاً بعد الدور الذي أداه الفلسطينيون في الانتخابات الأخيرة من خلال المشاركة فيها بقائمة مشتركة، الأمر الذي فتح شهية اليمين للتضييق ولمزيد من إجراءات الخنق، وهو ما تم تلمسه عقب الانتخابات عبر تصعيد سياسة هدم البيوت وتصريحات المسؤولين بأن هذه السياسة ستستمر ولن تتغير.

وسيوافه فلسطينيو ٤٨ أيضاً مزيداً من انتهاكات حقوقهم المدنية من خلال مشاريع القوانين التي تنوي الحكومة الجديدة سنّها، وفي مقدمها تقييد حرية عمل المحكمة العليا مع أنها ليست محكمة منصفة بحق الفلسطينيين.

### نتائج الانتخابات: حُكم اليمين يبدو الأكثر رسوخاً

هناك ميل لدى بعض المحللين الإسرائيليين إلى التركيز على أن نتائج الانتخابات أظهرت أن كتلة اليمين - الحريديم لم تحظ بأغلبية، وإنما فقدت ٤ مقاعد في الكنيست الـ ٢٠. فهذه الكتلة لديها ٥٧ مقعداً (الليكود ٣٠، و"البيت اليهودي" ٨، و"إسرائيل بيتنا" ٦، وشاس ٧، ويهدوت هتوراه ٦، وذلك في مقابل ٦١ مقعداً في الكنيست السابق)، وكتلة "الوسط اليسار - العرب" زادت بمقعدين وأصبح لها ٤٢ مقعداً ("المعسكر الصهيوني" ٢٤، والقائمة المشتركة ١٣، وميرتس ٥. والزيادة سببها مقعدان إضافيان للقائمة المشتركة)، وكتلة الوسط زادت هي أيضاً بمقعدين وأصبح لها ٢١ مقعداً ("يوجد مستقبل" ١١، و"كلنا" ١٠ مقاعد) وذلك في مقابل ١٩ مقعداً كانت لـ "يوجد مستقبل" في الكنيست السابق.

وفي واقع الأمر، فإن التغييرات الأساسية التي طرأت على خريطة الكنيست حدثت جميعها داخل الكتل، فقد حظي الليكود بنصر كبير وزاد من قوته بعشرة مقاعد - أي ٥٠٪ - الأمر الذي يُعتبر إنجازاً كبيراً من جميع النواحي، غير أن هذه الزيادة في قوة الليكود جاءت جميعها من داخل كتلة اليمين: ٥ مقاعد من "إسرائيل بيتنا"، و٤ مقاعد من "البيت اليهودي"، ومقعد واحد من يهدوت هتوراه (علاوة على ذلك، فقدت شاس ٤ مقاعد).

في كتلة الوسط اليسار - العرب توحد حزب العمل مع حزب "الحركة" برئاسة تسيبي ليفني، أما حزب كديما (كان له مقعدان في الكنيست السابق) فاختفى. وهكذا حظيت هذه الكتلة (بعد أن أخذت مقعداً واحداً من ميرتس) تحت الاسم الجديد "المعسكر الصهيوني"، بـ ٢٤ مقعداً، وهو إنجاز لم تحظ بمثله منذ انتخابات ١٩٩٢.

في كتلة الوسط تأسس حزب جديد هو "كلنا" لموشيه كحلون، وقد تقاسم بالتساوي تقريباً مع "يوجد مستقبل" الـ ٢١ مقعداً التي حصل عليها حزبا الوسط الكبيران، وذلك في مقابل ١٩ مقعداً حصل عليها "يوجد مستقبل" وحده في الانتخابات السابقة.

ومن أبرز ما أثبتته نتائج الانتخابات العامة للكنيست الـ ٢٠، أن حُكم اليمين يبدو الأكثر رسوخاً في إسرائيل، وأنه حتى في حال اختتام الأسباب الإسرائيلية الخاصة بـ "التغيير"، فإن ذلك سيكون في اتجاه حُكم الوسط الأقرب إلى اليمين.

بطبيعة الحال ثمة أسباب كثيرة تجعلنا نقول إن حُكم اليمين يبدو الأكثر رسوخاً، لكن مهما تكن هذه الأسباب، فإن سببين اثنين منها لهما الوقع الأكبر:

الأول، التغييرات الديموغرافية لدى المجتمع اليهودي والتي تشي بأن هناك ازدياداً مطرداً في

عدد اليهود الحريديم والمتدينين: نحو ١٠٪ من السكان في إسرائيل من الحريديم (سترتفع إلى ٢٥٪ في منتصف القرن الـ ٢١)، و ٣٥٪ من المتدينين غير الحريديم والمحافظين دينياً، في مقابل نسبة أقل من الثلث من العلمانيين، والتي من المتوقع أن تنخفض أكثر في العقود المقبلة.

الثاني، التحولات التي طرأت على الخطاب السياسي الإسرائيلي الذي نأت فيه أغلبية الأحزاب الإسرائيلية بنفسها عن الحديث عن "السلام"، وانزاحت نحو مواقف اليمين. ويكفي أن نشير إلى أن زعيم "المعسكر الصهيوني" يتسحاق هيرتسوغ (رئيس حزب العمل) تبنت عدداً من لاءات نتنياهو وفي مقدمها: لا لأي تسوية سياسية تتضمن تقسيم القدس. كما أن رئيس حزب "يوجد مستقبل" يائير لبيد أعلن أنه لن يؤيد تقسيم القدس، وحرص رئيس حزب الوسط الجديد "كلنا" موشيه كلون على أن يؤكد انتماءه إلى "المعسكر القومي"، وحتى رئيسة حزب "ميرتس" زهافا غالون قالت أنها نادمة على قرار مقاطعة منتوجات المستوطنات في هضبة الجولان السورية المحتلة.

ثمة ملف آخر يجب التوقف عنده في هذه الانتخابات، وهو الملف المتعلق بمقاربة الأحزاب الإسرائيلية حيال المشكلات الاقتصادية - الاجتماعية. وفي هذا الصدد تؤكد تحليلات إسرائيلية أنه خلال الأعوام الستة لولاية الحكومتين الأخيرتين برئاسة نتنياهو لم يزد الوضع الاقتصادي للإسرائيليين سوءاً، بل ثمة من يقول إنه تحسّن قليلاً، فقد اختفى التضخم المالي، وتقلصت البطالة، وارتفع بمعدل واضح مستوى معيشة العائلات حتى في الفئات العشرية الدنيا.

وثمة تحليلات أخرى ترى أنه في الصراع بين معادلة "التخفيف وإشاعة الذعر والكرهية" التي بثتها نتنياهو، وبين معادلة "الأمل بالتغيير" التي بثتها هيرتسوغ، كان النجاح من نصيب المعادلة الأولى. ويظهر أنه من فرط تكرار عنصر التخفيف، أصبح بعض أقطاب "اليسار" يدعو إلى أخذه في الاعتبار من منطلق أن ثمة ما يبرره، مثلما عبّر عن ذلك الأديب الإسرائيلي الأكثر شهرة عاموس عوز أخيراً ("هآرتس"، ١٠ / ٣ / ٢٠١٥).

غير أن أبلغ التحليلات كانت تلك التي أكدت أنه لم يسبق أن صوتت جمهور الناخبين في إسرائيل من أجل تغيير جذري إلا بعد حدوث صدمة كبيرة للوضع القائم السياسي والاقتصادي - الاجتماعي. ولم تحدث صدمة كهذه في انتخابات ٢٠١٥ (هآرتس، ١٨ / ٣ / ٢٠١٥).

كما عكست نتائج الانتخابات للكينيست الجديد ظاهرتين مهمتين في إسرائيل، هما: "مثابرة" انزياح المجتمع اليهودي نحو اليمين واليمين الاستيطاني، واستمرار حالة التشرذم الحزبي والسياسي الداخلي.

وبحسب ما أجملت صحيفة "هآرتس"، فإن ثمة أسباباً كثيرة لفشل "المعسكر الصهيوني" في الحلول محل حكومة نتنياهو، لكن أكثر هذه الأسباب تأثيراً هو مواصلة حزب العمل منذ عدة أعوام ممارسة سياسة النعامة القائمة على التهرب من الموضوع السياسي، وخصوصاً من المسألة الأساسية - استمرار الاحتلال. فقد انتهجت رئيسة الحزب السابقة شيلي يحموفيتش هذه السياسة في المعركة الانتخابية في سنة ٢٠١٣ وانتهت بفشلها، كما واصل يتسحاق هيرتسوغ هذه السياسة في الانتخابات الأخيرة وفشل هو أيضاً. فماذا اقترح معسكر اليسار هذه المرة؟ باستثناء شعارات مثل "غلاء المعيشة" و"إضافة مساعدة ثالثة في مدارس الروضة" ودعم التعليم، لم يقدم "المعسكر الصهيوني" أي خطة سياسية حقيقية. ولا شك في أن خطاباً أجوف عن استئناف المفاوضات السياسية والتعهد بوقف البناء خارج الكتل الاستيطانية لا يشكل خطة لإنهاء الاحتلال (نشرة

"مختارات من الصحف الإسرائيلية"، ٢٠ / ٣ / ٢٠١٥). ■